الأمم المتحدة

A/C.4/58/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
31 October 2005
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لويديل .....(أوروغواي)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-55840

0355840

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

١ - **السيد غينو** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه سيستعرض في بيانه هذه التطورات التي حدثت خلال العام الماضي في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وسيوجه النظر إلى بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بمستقبل أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وسيقدم آخر المعلومات عن التقدم المحرز في معالجة ستة مجالات لها أولوية، بالإضافة إلى أنه سيشير إلى التحديات والأولويات في بحر العام القادم.

٢ - وأضاف يقول إنه في حين أن أحداث العام الماضي برهنت على أن عمليات حفظ السلام في بريفلاكا، والبوسنة والهرسك، والحدود بين العراق والكويت، وسيراليون، وتيمور - ليشتي قد أُنجزت بنجاح أو تم تخفيض حجمها على النحو المقرر، فإن الأمم المتحدة وسعت بشكل كبير من أنشطتها في مجال حفظ السلام على بضع جبهات. وقال إن تلك العمليات ما برحت تؤدي دورا هاما في سياق عمليات السلام في كوسوفو وجورجيا وإريتريا/إثيوبيا وأفغانستان. وقال إن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنشئت من أجل تيسير تنفيذ اتفاق لينـاس - ماركوسيس وتتمة عمليات قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس). وأضاف يقول إن القوة العسكرية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسعت بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن، وأن قوات حفظ السلام حلت بعدئذ محل عملية قوة الطوارئ المؤقتة متعددة الجنسيات (آرتيميس) التي كان يقوم بها قبلئذ الاتحاد الأوروبي، وذلك في الوقت المحدد ووفقا للخطة المقررة. ومضى يقول إنه في الوقت الذي سبق مباشرة الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد، والذي أودى بأرواح كثيرة، اتخذ قرار بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

٣ - ومضى يقول إن مجلس الأمن أنشأ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أجل دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وعملية السلام، وحماية موظفي الأمم المتحدة، والمرافق العامة والمدنيين، وتقديم الدعم للأنشطة الإنسانية وأنشطة حقوق الإنسان، والمساعدة في إصلاح نظام الأمن الوطني، بالإضافة إلى المساعدة في مجال المحافظة على القانون والنظام في جميع أرجاء ليبريا. وقال إن هذه البعثة حلت محل القوة متعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الوقت المقرر، مع أن الظروف لم تكن مواتية أبدا ومع أن الأمم المتحدة كانت تعمل في بيئة شديدة الخطورة. وقال إن قوات حفظ السلام بحاجة إلى المساعدة في تلك المنطقة ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة اللازمة.

٤ - وأضاف يقول إن مجلس الأمن طلب في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى الأمين العام أن يشرع في تحليل على وجه السرعة الممكنة لكيفية قيام الأمم المتحدة بتوفير أفضل دعم لتنفيذ اتفاق شامل للسلام في السودان. وأن مثل هذا الاتفاق يمكن التوصل إليه في المستقبل القريب وأنه سيكون من الأمور الجوهرية قيام المجتمع الدولي بدعم تنفيذه. وقال إن الأمم المتحدة ربما تحتاج في ذلك السياق إلى القيام بعملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام وأن نجاحها لن يتوقف فقط على التزام الأطراف وإنما أيضا على الدعم المتواصل من جانب أعضاء مجلس الأمن ومجتمع المانحين.

٥ - وأضاف يقول إنه في الوقت نفسه، فإن مجلس الأمن أذن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بتوسيع ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان التي تقودها منظمة

حلف شمال الأطلسي (الناتو) ونشرها خارج كابول. ورحب بتوسيع ولاية تلك القوة معربا عن الأمل في أن البلدان المساهمة بقوات ستبدي العزيمة اللازمة لتحسين الوضع الأمني في جميع أنحاء أفغانستان وتحقيق الاستقرار في الوضع هناك بُغية السماح ببسط سلطة الحكومة على جميع أراضي البلد ومتابعة عملية بون، بما في ذلك إجراء الانتخابات المقررة في السنة القادمة. وأضاف أن المناقشات ما زالت مستمرة في مجلس الأمن حول مسألة زيادة الطابع الدولي للقوات في العراق.

٦ - ومضى يقول إن بعض الأسئلة الجوهرية بقيت بلا إجابة عليها بما في ذلك مسألة من سيوفر القوات لعمليات حفظ السلام؛ وما إذا كان الاتجاه الحالي مقبولا حين نرى أن البلدان النامية توفر جُل الخوذ الزرقاء في أفريقيا بينما تعطي البلدان الصناعية الأولوية إلى نشر موظفيها العسكريين في عمليات تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الاتحاد الأوروبي أو تحالفات يأذن بتشكيلها مجلس الأمن؛ وما إذا كان من الواقعية التوقع بأن الاتجاه الحالي سيتغير؛ وما إذا كانت الدول مستعدة لتأييد الاستعمال في المستقبل لنموذج التهجين الذي طبق في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩؛ وما إذا كانت الأمم المتحدة أو منظمة أخرى ينبغي أن تناط بها مسؤولية القيام بعمليات عسكرية نشطة لحفظ السلام، وأنه في هذه الحالة من هي تلك المنظمة، آخذين في الاعتبار بروز قدرات إقليمية ودون إقليمية لحفظ السلام وسابقة قيام الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بعمليات خارج منطقتيهما. وقال إن كل تلك الأسئلة تحتاج إلى مناقشة جادة.

٧ - وأردف يقول إنه حُددت في عام ٢٠٠٢، ستة مجالات تحتاج إلى الاهتمام بها على سبيل الأولوية. وقال إن تلك المجالات هي: الانتشار السريع؛ وتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لعمليات السلام المعقدة؛ والقضايا التأديبية؛ والتدريب؛ واستخلاص أفضل الممارسات وتطبيقها على نحو فعال.

٨ - وأضاف يقول إن الأمانة العامة، وبفضل مساعدة من الدول الأعضاء، قد أحرزت تقدما حقيقيا في مجال الانتشار السريع كما هو واضح من حالة ليبريا. وإن المزايا الكبيرة للمشاورات الوثيقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة قد أضحت واضحة بينة. وفي الوقت نفسه، تبقى هناك بعض المهام التي لا قِبل للأمانة العامة القيام بها. فقد أُحرز تقدم في النشر السريع للأموال، وكذلك، على وجه التحديد، في مجال المخزونات الاستراتيجية، مما سمح بتزويد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بالسيارات ومعدات الاتصال والحواسيب من البداية. وقال إن الاستثمار في مرفق بريندیزي كان استثمارا ناجحا، ولو أن المخزونات بحاجة إلى استبدالها على وجه السرعة من أجل الحفاظ على ذلك الزخم. وأضاف يقول إن نظام إدارة المخزونات الجديد، ''غاليليو'' الذي بدأ العمل به يمثل تحسنا كبيرا بالمقارنة إلى سلفه، وهو نظام ضبط الأصول الميدانية. وأضاف قائلا إنه ابتداء من الشهر الحالي، فإن نظام ''غاليليو'' سيطبق في بعثتي كوسوفو وليبريا وسيوسع بعدئذ ليشمل بعثات أخرى.

٩ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من التقدم المحرز إلا أنه ما زالت هناك حاجة للتحسين في مجال تعيين ونشر الموظفين المدنيين. وقال إن إدارة عمليات حفظ السلام تقوم حاليا ببناء قدرتها من الموظفين لتأدية مهام متخصصة لم تكن لدى الأمم المتحدة الخبرة الكافية فيها، ولا سيما في المجالات المتعلقة بعمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد. وقال إنه مع أن الاحتياجات الأولية من الموظفين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا قد لُبيت باتباع نهج متعدد المسارات، بما في ذلك استخدام أفرقة الانتشار السريع واستعارة الموظفين ممن لديهم

الخبرة اللازمة من بعثات أخرى أو من المقر، إلا أن التحسينات في ذلك المجال ما زالت لازمة.

١٠ - ومضى يقول إنه توجد أيضا مجالات يعتمد فيها النجاح أو الفشل اعتمادا مباشرا على الدول الأعضاء. وتشمل تلك المجالات نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وقوائم استدعاء القوات العسكرية والشرطة المدنية. وفيما يتعلق بقوائم الاستدعاء، فإن النتائج كانت متباينة. فالتعهدات بتقديم أسماء إلى القائمة العسكرية كانت مرضية بالإضافة إلى أن النظام كان مفيدا بعض الشيء في إنشاء بعثتي الأمم المتحدة في ليبريا وكوت ديفوار، مع أنه كانت هناك مشاكل تتمثل في عدم المقدرة على تلبية الاستجابة ضمن الوقت المحدد وافتقار المرشحين إلى الإلمام بأساليب وإجراءات الأمم المتحدة. وأضاف يقول إنه يجري التفكير حاليا في الطرق التي من شأنها أن تضمن توفر الموظفين المتمرسين بشكل أكبر دون الحد من قدرة المقر. ومن ناحية أخرى، فإن القوائم التي سيعين منها أفراد الشرطة المدنية تلقت عددا قليلا من الأسماء ومن سبع دول أعضاء فقط. وفي الوقت نفسه، ينبغي توجيه النظر إلى الجهود الناجحة التي قامت بها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة من أجل تطوير مقدرة على الاستجابة السريعة بهدف سد الاحتياجات الطارئة في ذلك المجال.

١١ - وفيما يتعلق بمجال الأولوية الثاني، فقد قامت الإدارة بعدد من الإجراءات لتعزيز القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، قال إن الإدارة عملت مع مجموعة الثماني والاتحاد الأفريقي من أجل تنسيق المساعدة في وضع الصيغ النهائية للاقتراحات المتعلقة بإنشاء قوة احتياط أفريقية ولجنة هيئة الأركان العسكرية اللتين دعا إلى إنشائهما بروتوكول الاتحاد الأفريقي في إطار تشكيل مجلس للسلام والأمن. وقال إن مما يبعث على الارتياح أن الاتحاد الأفريقي ومجموعة الثماني قد توصلا إلى رؤية متماثلة وضعت على أساس تشكيل ألوية متعددة الجنسية على أساس دون إقليمي.

١٢ - وأضاف يقول إن رؤساء هيئات أركان الدفاع الأفارقة قدموا بعض الطلبات المحددة إلى الأمم المتحدة من أجل تلقي المساعدة في مجالات مثل تعزيز قدرات المقر الاستراتيجية في الاتحاد الأفريقي، وتبادل المعلومات، والتدريب، والدعم اللوجستي، وتنظيم ألوية قوة الاحتياط الأفريقية وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، قال إن الأمم المتحدة تحتاج إلى سلطة تشريعية معززة وموارد إضافية. وقال إن وسيلة أخرى لدعم وتقوية القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلام تتمثل في المبادرة إلى تطوير علاقات الشراكة اللوجستية التي كانت موضوع مناقشة المشاركين في مؤتمر حفظ السلام الذي عقد في فريتاون في آذار/مارس ٢٠٠٣. ومضى قائلا إن الأمم المتحدة هي الأخرى تكتسب خبرة تشغيلية قيمة من خلال أنشطتها على الأرض. فعلى سبيل المثال، في ليبريا، فإن الأمم المتحدة تعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) لضمان النقل والتبادل التشغيلي مع القوة العسكرية للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا التي أعيد الآن تشكيلها تحت مسمى جديد.

١٣ - وفيما يتعلق بمجال الأولوية الثالث، قال إنه تنبغي الملاحظة أنه في سياق عمليات حفظ السلام، فإنه تلزم مواصلة بذل الجهود والموارد في مجال استعادة حكم القانون لأنه، كما أظهرت التجارب في المجتمعات بعد مرحلة الصراع، لا يمكن بناء سلم دائم في حالة غياب حكم القانون. غير أنه من أجل أن توفر عمليات حفظ السلام دعما فعالا للشرطة ونظام القضاء ونظام إصلاح الجانحين ولتشجيع احترام حقوق الإنسان فإنه لا بد وأن تكون لديها ولايات قوية وتخطيط فعال وموارد وخبرات كافية.

١٤ - وأضاف قائلا إنه في عام ٢٠٠٢، عقدت اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن اجتماعا لفرقة عمل متخصصة بشأن حكم القانون في إطار عمليات حفظ السلام وأدى ذلك بها إلى تحديد الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حكم القانون وإعداد كتيبات إرشادية ومبادئ توجيهية حول الموضوع وإصدار بضع توصيات.

١٥ - وقال إن نتائج تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بحكم القانون في ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ستوفر دروسا هامة سيستفاد منها ضمن الجهود المشتركة. وقال إن شعبة الشرطة المدنية قد عززت خلال السنة الماضية. فبالإضافة إلى مهام الشرطة المعقدة أصلا والمتمثلة في تشجيع حكم القانون في المجتمعات التي مزقتها الصراعات، أضيف إليها مهام تقديم المشورة والدعم فيما يتعلق بموضوعي إصلاح الجانحين والقضاء. وقال إن إصلاح مؤسسات الشرطة يشجع على تحقيق الاستقرار والتنمية في المؤسسات الديمقراطية في البلدان بعد انتهاء الصراع فيها، ويمثل مؤشرا رئيسيا ضمن استراتيجية خروج الأمم المتحدة.

١٦ - ومضى قائلا إن عملية تطبيق الدروس المستخلصة من برامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع تجري الآن ضمن البعثة الجديدة لحفظ السلام في ليبريا. ومن أجل ضمان نجاح برنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع في ليبريا فإنه لا بد من توفير الموارد اللازمة لذلك.

١٧ - وفيما يتصل بإصلاح القطاع الأمني، قال إنه يبدو أن الأمم المتحدة يطُلب إليها أن تقوم بدور أوسع، وذلك كما يتضح من قرار مجلس الأمن بشأن ليبريا. وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي يحتاج إلى النظر في عدد من المسائل المتعلقة بأبعاد مشاركة الأمم المتحدة وبآلية تنسيق الجهود الدولية من أجل إعادة هيكلة وإعادة تدريب الجيوش الوطنية بعد انتهاء الصراع.

١٨ - واسترسل قائلا إنه فيما يتعلق بالقضايا التأديبية، فإن إدارة عمليات حفظ السلام قامت في بحر العام الماضي باستعراض شامل للسياسات والإجراءات القائمة بالنسبة لجميع فئات الموظفين وأنها، نتيجة لذلك، اتخذت خطوات من أجل رفع درجة الوعي بمعايير السلوك أثناء تأدية الواجب الوظيفي وخارجها، من أجل تحقيق رصد أدق لسلوك الموظفين في البعثات الميدانية. وقال إن الإجراءات الداخلية لمعالجة حالات سوء السلوك على نحو جسيم قد عززت هي الأخرى.

١٩ - وأردف قائلا إن تلك المبادرات لن تكون فعالة إلا إذا حظيت بدعم الدول الأعضاء التي ينبغي لها أن توفر إحاطات إعلامية قبل نشر الموظفين وذلك لجميع الموظفين حول معايير السلوك وأن تشرح بشكل واضح العواقب التي ستترتب على انتهاكات مدونة قواعد السلوك.

٢٠ - ومضى قائلا إن منع الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة الجنسية من جانب جميع فئات الموظفين العاملين في بعثات حفظ السلام هي مسألة لها أهمية خاصة. فالرجال والنساء والأطفال الذين يجدون أنفسهم محشورين وسط الصراعات أو كوارث أخرى هم من بين أشد الناس ضعفا وأن على المنظمة واجبا خاصا في رعايتهم. ومضى قائلا إنه كما أشار الأمين العام فإن أي امرئ ممن تستخدمهم الأمم المتحدة أو ينتسبون إليها يقوم بانتهاك تلك الثقة المقدسة لا بد وأن يخضع للمساءلة والمحاكمة. ورحب بصدور نشرة الأمين العام القادمة حول تلك المسألة وقال إنه سيضمن أن كل بعثة ستنفذ تنفيذا كاملا الشرط اللازم بتعيين موظف تنسيقي أقدم لتلقي التقارير عن حالات الاستغلال الجنسي

وسوء المعاملة الجنسية. وقال إن بعثات مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد اتخذتا بالفعل تدابير مباشرة لتنفيذ سياسة الأمين العام التي لا تبدي أي تسامح إطلاقا وذلك بإصدار مذكرات مفصلة تحظر أعمال الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة الجنسية.

٢١ - وفيما يتعلق بالتدريب، قال إن الفريق الاستشاري المعني بالتدريب في الإدارة يقوم بوضع استراتيجية منسقة ومتماسكة ومتكاملة للتدريب، ولا سيما بشأن قضايا تمس كل جوانب عمليات حفظ السلام مثل القضايا الجنسانية وحفظ السلام، وحماية الأطفال، ونزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع. وقال إن تلك الاستراتيجية ستطبق أولا في ليبريا حيث ستنشأ خلية تدريب متكاملة ولها ميزانية متكاملة.

٢٢ - ومضى يقول إن الشعبة العسكرية، إلى جانب أنشطتها على المدى الطويل، والتي تشمل توحيد معايير التدريب، وإنتاج مواد التدريب وتطوير نهج واسع القاعدة في ما يتعلق بالتدريب، ستتابع بقوة أكبر النشاط التدريبي ''في الوقت اللازم بالضبط'' وذلك في مرحلة ما قبل نشر القوات، كما حدث مؤخرا في فريتاون وذلك في سياق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٢٣ - وقال إن دائرة التدريب والتقييم تقوم بإعداد عملية جديدة للاعتراف بالدورات التدريبية الخاصة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي تنظمها الدول الأعضاء للموظفين العسكريين وموظفي الشرطة المدنية، وستبدأ بتطبيق هذه العملية التي من شأنها أن تكفل الإقرار السريع لمواد التدريب الموحدة لدى الأمم المتحدة، ناهيك عن أنها ستكون عاملا حافزا للبلدان التي أخذت تبرز كمساهم جديد في قوات حفظ السلام، ولتمكين دائرة التدريب والتقييم وشعبة الشرطة المدنية من إلحاق طلاب من أفريقيا وأماكن أخرى في دورات تدريبية معترف بها تتيحها الدول الأعضاء.

٢٤ - وقال إنه حدثت تطورات هامة في مجال التدريب المدني، حيث تم التركيز على تدريب الموظفين الجدد والموظفين العاملين حاليا، وتحديد المرشحين من البلدان ناقصة التمثيل وتعزيز التطوير الوظيفي للموظفين الداخليين.

٢٥ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالدروس المستخلصة، فإن وحدة أفضل الممارسات في إدارة عمليات حفظ السلام تعمل الآن وأنها تقوم بتنفيذ برنامج واسع للعمل يركز على السياسة العامة، ولا سيما في مجالي نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع والسياسة الجنسانية، بالإضافة إلى حل المشاكل في حينها وإدارة المعلومات. وقال إن قاعدة بيانات عن أفضل الممارسات ستكون متاحة على شبكة الإنترنت وأنها شبه جاهزة الآن وإنها ستطلق في مطلع عام ٢٠٠٤. وقال إن الوحدة تقوم أيضا بإعداد كتيب إرشادي لحافظي السلام بشأن عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد التي تقوم بها الأمم المتحدة.

٢٦ - ومضى قائلا إن الوحدة أوشكت على الانتهاء من وضع دليل ميداني عملي حول دمج القضايا الجنسانية في صلب عمليات حفظ السلام؛ وقال إن هذا الدليل سيصدر في مطلع عام ٢٠٠٤ وأنه سيغطي مجموعة واسعة من الموضوعات تتراوح بين المعلومات العامة عن المفاهيم الجنسانية وقوائم عملية تبرز القضايا الجنسانية في إطار حفظ السلام بالإضافة إلى مبادئ توجيهية حول إنشاء وحدات للشؤون الجنسانية في العمليات الميدانية.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه علاوة على ذلك فإن إدارة عمليات حفظ السلام أعدت ووزعت على البعثات كتيبا عنوانه ''الجنسانية وعمليات حفظ السلام - دليل للتدريب العام'' ويستهدف تدريب الموظفين العسكريين وموظفي

الشرطة المدنية في البعثات. وقال إن هذا الملف الإعلامي سيوزع على الدول الأعضاء خلال الشهر الحالي.

٢٨ - ومضى قائلا إنه تم القيام بجهد كبير خلال العام المنصرم في سبيل تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفريق الإبراهيمي، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات الستة ذات الأولوية التي ستبقى محور الجهود خلال عام ٢٠٠٤، ولا سيما في سياق العمليات الجديدة والعمليات الآخذة في التوسع. وقال إن فعالية الإصلاح الكامل لعمليات حفظ السلام تتوقف في المقام الأول على الجهود المبذولة في الميدان. وأن ذلك هو النهج الذي اتبع في تخطيط ونشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وهي أول عملية واسعة متعددة الأبعاد لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة منذ صدور تقرير الإبراهيمي. وقال إن خمس قضايا على الأقل بحاجة إلى مناقشتها مناقشة جادة وعلى أساس من الأولوية في غضون عام ٢٠٠٤.

٢٩ - وأوضح قائلا إن القضية الأولى تتمثل في التدابير التي من شأنها تعزيز سلامة وأمن الموظفين المدنيين غير المسلحين الذين يعملون ضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقال إن أحداث ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في بغداد هي أحداث لم يكن لها مثيل من قبل. إذ لم يسبق أبدا وأن تم استهداف موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين بهذا الشكل الدنئ والمتعمد وبهذه النتائج المدمرة. وقال إن السؤال الذي يكمن في لب المشكلة هو كيف يمكن لموظفي الأمم المتحدة المدنيين أن يعملوا في بيئات يجري استهدافهم فيها بهجمات متعمدة. وقال إن موظفي الأمم المتحدة الذين يشاركون في تأدية مهام مدنية وإنسانية ليسوا من الجنود. وأنه لا قبل لهم بالعمل على نحو فعال خلف جدران من الأسمنت المسلح وحواجز من الأسلاك الشائكة. وقد طلب الأمين العام رسميا إجراء تحقيق مستقل في حادث بغداد. وقال إن الأمانة العامة تقوم الآن بإجراء تقييم لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وأن إدارة عمليات حفظ السلام تقود استعراضا ضمن مختلف إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة لمعرفة كيفية استجابة الأمانة العامة لتفجير بغداد. وستؤدي نتيجة تلك التدابير إلى المساعدة في تحسين القدرات داخل إدارة عمليات حفظ السلام وسائر مكاتب الأمانة العامة من أجل تحديد التهديدات لسلامة الموظفين والتأهب لها والرد عليها.

٣٠ - ومضى قائلا إن المجال الثاني هو أن معنى عبارة ''حفظ السلام النشط'' بحاجة إلى توضيح. فعمليات حفظ السلام ما زالت تنفذ على أساس مبدأ الموافقة. وإلا، فإن العمليات لن تكون عمليات حفظ سلام. غير أن العمل في بيئة خطرة يمثل حاجزا حقيقيا أمام أنشطة حفظ السلام. ففي حالة الحروب الداخلية، تعمل عناصر مسلحة بنشاط ولا تخضع إلا جزئيا لسيطرة أولئك الذين سبق لهم وأن وافقوا على نشر قوات حفظ السلام. كما أن المفسدين موجودون على الساحة إذ يستغل هؤلاء نقاط الضعف من أجل إخراج عملية السلام عن مسارها. ولكي تنجح عملية من عمليات حفظ السلام في مثل هذه البيئات فإنه لا بد من وجود تفاهم مشترك على ضرورة وجود قوة نشطة وقادرة ليس فقط على استعمال القوة وإنما أيضا على المحافظة على زمام المبادرة ثم، لو اقتضت الظروف، الدفاع عن نفسها وعن ولاية البعثة. ومثل هذا التصعيد في القدرة أضحى أمرا أساسيا لضمان فعالية أي نشاط من أنشطة حفظ السلام. والسؤال هو ما إذا كانت البلدان المساهمة بقوات ستسمح بمرونة الانتشار اللازمة لاستعمال القوة استعمالا فعالا وما إذا كانت البلدان ستدعم نشر قوات الاحتياط للرد السريع، والتي بدونها فإن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة تبقى محدودة. وقال إنه يتطلع إلى الاستماع إلى الآراء حول تلك الأسئلة بالإضافة إلى السؤال الذي طرح حول الفجوة المتزايدة فيما يتعلق بالالتزامات.

٣١ - وأضاف قائلا إنه فيما يتصل بالمجال الثالث فإنه يلزم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام بأفريقيا وبقدرات حفظ السلام لدى البلدان الأفريقية، التي هي مستعدة لتحمل عبء حفظ السلام في تلك القارة. وقال إن الأمم المتحدة يجب أن تكون شريكا أفضل في مثل هذه المساعي من خلال توفير القدرات اللوجستية والتمكينية، بالإضافة إلى توفير أطر مالية أكثر مرونة، ودعم التدريب وضمان المقدرة الفعالة على التبادل في تنفيذ المهام بين الأمم المتحدة وقوات أخرى.

٣٢ - ومضى يقول إن المجال الرابع يتمثل في لزوم تشكيل علاقة شراكة تعاونية مع البلدان المتقدمة النمو، بما فيها الاتحاد الأوروبي، والتي أصدرت الأمم المتحدة مؤخرا معها إعلانا مشتركا حول تطوير التعاون في مجالات محددة: التخطيط والتدريب والاتصالات وأفضل الممارسات. وقال إن العملية الأوروبية في بونيا أظهرت أن البلدان المتقدمة النمو قد تكون مستعدة في ظل شروط معينة أن تدعم عمليات الأمم المتحدة، بيد أن نماذج جديدة لا بد من الخروج بها لضمان أن علاقة الشراكة تلك ستكون فعالة. وفي هذا الصدد، قال إن النموذج الذي يجدر استكشافه هو التحول من قوة شرطة دولية إلى بعثة شرطة تابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة، بالإضافة إلى الاستمرارية التي تحققت بين القوة الدولية في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

٣٣ - وقال إن المجال الخامس هو أن إصلاح إمكانيات الانتشار السريع لا بد من ترسيخه. فمخزونات الانتشار الاستراتيجي لا بد من تعزيزها، ولا سيما في مجال تجديد المخزونات، وتحسين عملية تعيين الموظفين في الوقت المحدد والاحتفاظ بالموظفين المدنيين المؤهلين.

٣٤ - واختتم ملاحظاته قائلا إنه في وجه التحديات والطلبات المتعاظمة، فإنه تم إحراز تقدم كبير في مجال حفظ السلام. وأضاف قائلا إن إصلاح عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة وتنشيطها لهي عملية حقيقية ستعود بالفوائد على كل الأطراف المعنية بها. وأضاف إن عملية الإبراهيمي يجب ألا ينظر إليها باعتبارها نهاية المطاف بقدر ما أنها نقطة البداية. إذ أن هناك مجال واسع يسمح بزيادة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وأن تلك المهمة يمكن بالتأكيد تنفيذها شريطة أن تقدم الدول الأعضاء دعمها الكامل لذلك. وفي الختام، قام بدعوة المندوبين إلى حضور حفل يقام يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لإزاحة الستارة عن نُصب أقيم تخليدا لذكرى موظفي الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام. وقال إن النُصب صمم وشيد من الأموال التي أتاحتها جائزة نوبل للسلام التي منحت لحافظي السلام في عام ١٩٨٨.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.